الأنباء
الجمعة 4 يناير 2013

أمين عام حزب الله أكد أن لبنان هو أكثر بلد يتأثر بما يجري حوله

نصرالله: سورية «مهددة بالتقسيم أكثر من أي وقت مضى»

السيد حسن نصرالله خلال خطابه أمس (محمود الطويل)

النازحون من سورية، بند واحد على جدول اعمال مجلس الوزراء اللبناني الذي انعقد في القصر الجمهوري في بعبدا، في ظل تجاذب اميركي-سوري حول استقبال النازحين واغاثتهم، ووسط انقسام في مجلس الوزراء اللبناني بين فريق الرئيس ميشال سليمان ووزراء كتلة النائب وليد جنبلاط الذين يدعمون احتضان النازحين من جحيم نظام بلدهم، وفريق وزراء الثامن من آذار، يتقدمهم وزراء التيار الوطني الحر الذين عادوا الى نغمة اقفال الحدود، ولو وسمت دعوتهم هذه بالعنصرية، كما قال كبيرهم وزير الاتصالات جبران باسيل.

رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي لطالما نأى عن هذا الموضوع الحارق سياسيا، عاد امس ليقف منتقدا مواقف وتصريحات السفير السوري في بيروت علي عبدالكريم علي دون ان يسميه. وكان للامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله امس دخول على خط الازمات اللبنانية والاقليمية، عبر اطلالة جديدة من بعلبك بمناسبة اربعينية الامام الحسين عليه السلام، حيث توجهت «مواكب الاحزان» من مختلف المناطق اللبنانية سيرا على الاقدام الى مقام السيدة خولة في بعلبك للسنة الثالثة على التوالي، ومنها الى مرجة رأس العين حيث التجمع الشعبي.

وأوضح نصرالله أننا «نعيش واقعا تقسيميا للمنطقة، ونحن نؤكد موقفنا المبدئي والعقائدي، ونرفض اي موقف من مواقف التقسيم في اي بلد عربي او اسلامي، ونصر على الحفاظ على وحدة اي بلد مهما كانت المطالب محقة، فواقع التقسيم يهدد اكثر من بلد عربي من العراق ومصر وليبيا وسورية وحتى السعودية».

ولفت الى انه «في كل بلد يستطيع أهل البلد ان يتفاهموا على مستقبل البلد من دون الاندفاع الى التقسيم، وفي التي كانت تسكن في سورية، هم مسؤولية لبنانية ولا احد يملك أرقاما دقيقة عن الموضوع، ويجب التعاطي مع ملف النازحين بمسؤولية انسانية بحتة من دون تسييس الموضوع، ويجب الاهتمام بالعائلات مهما كان توجهها الانساني ان كانت موالية او معارضة او رمادية».

وأوضح السيد نصرالله في هذا الإطار، أنه «كلبنانيين نحن لا نستطيع لأي اعتبار اغلاق الحدود مع سورية، مع تفهمنا للمخاطر السياسية والأمنية والاقتصادية لهذا النزوح الكثيف، ولا يمكن لأي سبب من الأسباب اغلاق الحدود بل يجب العمل على تداعيات هذه الأزمة الانسانية، واستيعاب ملف النازحين يحتاج الى موقف رسمي واضح والى تعاون شعبي، ويجب احتضان هذه العائلات في بيوتنا في أماكننا العامة، ومن موقع انساني وأخلاقي رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها عائلاتنا».

ورأى أن «الحل الحقيقي لملف النازحين هو معالجة السبب وهو وقف القتال في سورية والحرب الدائرة، كي يعود الأهل الى بيوتهم وأرضهم، وهذا ما هو مطلوب اليوم»، مشيرا الى أن «من يتحمل مسؤولية النزوح هو الذي يتحمل مسؤولية استمرار نزف الدم ومنع الحوار ان كان على صعيد سورية او جهات اقليمية او دولية».

وفي الموضوع السوري، أشار السيد نصرالله الى أن «كل المعطيات تؤكد انه اذا استمرت المعطيات العسكرية كما هي فالمعركة طويلة ودامية، وهناك أفق للحل السياسي في سورية، ومن يتحمل مسؤولية النازحين هم من يمنعون التسوية السياسية في سورية».

ودعا الدولة اللبنانية الى «تطوير موقفها السياسي، لأن الدولة اللبنانية معنية ان تقول للأميركيين والأوروبيين والجامعة العربية ان «لبنان لا يستطيع تحمل اعباء هذه القضية ويجب ان يطور لبنان موقفه بالضغط وألا نكتفي بالنأي بالنفس».

وخيمت المخاوف من تفاقم اعداد النازحين في لبنان بعد اقفال تركيا والاردن حدودهما بوجه المزيد، وفق وزير الداخلية مروان شربل. وقال الرئيس ميقاتي بعد اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بموضوع النازحين من سورية يوم الاربعاء، ان الامكانيات اللبنانية استنفدت وبدأت قدرات الاستمرار في العمل تتضاءل مع التزايد الكبير بعدد الاسر النازحة، واعلن ان خطة التدخل والاغاثة تهدف الى وضع آلية تنسيق شاملة بالتكامل مع منظمات الامم المتحدة.

وزير الشؤون الاجتماعية وائل ابوفاعور الذي يدير عملية اغاثة النازحين بحمية واندفاع، نفى ما نسبته اليه بعض وسائل الاعلام من ان الرسائل الاحتجاجية المقدمة من السفارة السورية ضد وزارته هي مقدمة لاستهدافه.

وقال ابوفاعور الذي يوصف «بالنازح الوحيد» في مجلس الوزراء: انا لست ممن يثيرون هواجس كثيرة، او يحاولون صنع الاساطير حول نفوسهم، وقال انه سيرد على السفير السوري بالطرق الديبلوماسية.

وكان أبو فاعور كشف عن تلقي وزارة الخارجية رسالة ثانية من السفير السوري علي عبدالكريم علي تتضمن انتقاد اداء وزارة الشؤون، في التعامل مع النازحين السوريين، بحيث تشمل التقديمات فئات معارضة للنظام.

ونوه ابوفاعور بموقف الرئيس سليمان من تصريحات السفير السوري ورسائله، معبرا بذلك عن استيائه من صمت مجلس الوزراء حيال هذا الامر، لكن الرئيس ميقاتي اكد رفضه زج ملف النازحين بالتجاذبات السياسية معتبرا ان استهداف اي وزارة او جهة لبنانية رسمية تحامل غير مبرر ومن شأنه ان يترك انعكاسات سلبية.

● بيروت ـ عمر حبنجر

لبنان يجب ان نشدد على تمسكنا بوحدة لبنان وطنا وارضا وشعبا ومؤسسات، وإذا أطلت من هنا او هناك مشاريع دويلات او إمارات يجب ان نرفضها جميعا لأن لبنان أصغر من أن يقسم».

ودعا اللبنانيين الى «المحافظة على وحدة الوطن والمؤسسات، وثانيا يجب ان نعترف بأن لبنان هو اكثر بلد يتأثر بما يجري حوله خصوصا بما يجري في سورية، وذلك بسبب التنوع الطائفي والسياسي والتعارض المصالح وهامش الحريات، ويتأثر بما يجري في سورية بسبب الحدود الطويلة وانه الجار الوحيد، وأكثر من يتأثر بهذا الموضوع البقاع والشمال وبسبب التواصل الأهلي والشعبي».

واستطرد «قد لا تشعر بقية المناطق بالتأثيرات التي يشعر بها أهل البقاع والشمال، وسورية في حرب حقيقية، ومنذ اليوم الأول كان في لبنان نهجان، ودعوا سياسة النأي بالنفس جانبا لأننا نتكلم بالحديث الجدي، وهناك موقفان: الأول دعا الى الحوار لعدم نقل القتل والقتال الى لبنان، واما النهج الثاني فيريد نقل الأحداث والقتال في لبنان وإلى اكثر من ساحة، وهذا نهج خاطئ».

وزاد «هناك اختلاف في الرؤى والمنهجية ولكن يجب ألا نتقاتل، ولكن هناك ناس عملوا على التحريض والشتائم لجر جهات اخرى الى الشارع، وأسجل ان الفضل في منع انتقال القتال الى الساحة اللبنانية يعود الى موقف فريقنا السياسي وموقف الحكومة اللبنانية الحالية، ولو كان الفريق الآخر في سدة الحكومة لكان ورط البلد ليس في قتال داخلي بل بقتال مع سورية ايضا».

وشدد السيد نصرالله على «وجوب عدم التأثر بالاستفزازات، وزيادة تمسكنا بالعيش الواحد»، معتبرا أنه «في مرحلة الأزمة يجب ألا يبتعد الناس بعضهم عن بعض، (المثقفون، العلماء، الجيران...)، وعلينا بالمزيد من التواصل لمنع اي تراكم يؤدي الى نتائج خطرة، وهي مسؤولية الجميع من دون اي استثناء للمحافظة على بلدنا، ولطالما دعونا وعلينا ان نلتزم بالهدوء وهذا ليس ضعفا على الاطلاق».

ورأى أن «موضوع النازحين الى لبنان هو من تأثيرات الوضع المستجد، والنازحون أكانوا العائلات السورية او الفلسطينية او حتى اللبنانية

مساع لإقناع صالح بمغادرة اليمن.. ودولة خليجية تعرض استضافته

العربية.نت: ذكر مصدر رسمي يمني أن هناك مساعي تجري لإقناع الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح بمغادرة البلاد الى دولة خليجية، الا انه لم يسم هذه الدولة. ونقلت صحيفة «الشرق الاوسط» عن المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، ان صالح لن يجازف بالذهاب الى ايطاليا التي منحته تأشيرة دخول، لسهولة ملاحقته قضائيا هناك، ولخوفه من الاغتيال في بلد تنشط فيه عصابات المافيا، على حد قوله.

وأشارت الصحيفة الى أن صالح بحاجة ملحة الى مغادرة البلاد لإجراء عملية جراحية ضرورية.

وأشار المصدر الى العروض الكثيرة التي تلقاها الرئيس السابق لإقناعه بمغادرة البلاد، مضيفا ان «دولة خليجية تقدمت بعرض له قد يكون الاقرب الى رغبة الرئيس السابق».

وأضاف ان هناك شروطا معينة سيتحتم على صالح الالتزام بها في حال غادر البلاد للبقاء في الدولة الخليجية التي لم يسمها. وأشار الى أن عددا من سفراء الدول الراعية للمبادرة الخليجية يعملون على إقناع صالح بالخروج من البلاد، لتمكين العملية السياسية من السير قدما. وأشار المصدر الى وجود ضغوط يواجهها الرئيس السابق للخروج المؤقت خارج البلاد، خصوصا بعد تفجيره أزمة بإعلان ترؤسه أعضاء حزبه المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني، وهو الأمر الذي يهدد انعقاد الحوار، نظرا لرفض كثير من الاطراف المشاركة في الحوار مع حضور صالح شخصيا جلسات الحوار الوطني.

خلافات بين الحكومة المركزية الليبية وحكومة الزنتان تهدد بإطلاق سراح سيف الإسلام

قالت مصادر ليبية مطلعة لمراسل دنيا الوطن إن الخلافات بين الحكومة الليبية المركزية وحكومة الزنتان تتسع بسبب قضية سيف الاسلام القذافي.

وذكر المصدر ان حكومة الزنتان رفضت رفضا قاطعا تسليم سيف الاسلام القذافي الى الحكومة المركزية الا بعد تحقيق شروط حكومة الزنتان، وكشف المصدر عن شروط الزنتان لتسليم القذافي الابن والتي كان اهمها «اطلاق سراح بعض قادة ثوار الزنتان الموقوفين في السجون الليبية وخاصة في سجون العاصمة طرابلس، وتسديد بعض مرتبات ثوار الزنتان بمبلغ لا يتجاوز 2 مليون دينار ليبي».

وقال المصدر ان تأخر الحكومة المركزية في تلبية شروط حكومة الزنتان أدى الى تهديد الأخيرة باطلاق سراح سيف الاسلام القذافي أكثر من مرة.

علي الأوجلي المرشح لتولي وزارة الخارجية الليبية يرفض المنصب

طرابلس ـ رويترز: رفض الرجل المرشح لأن يكون وزيرا للخارجية في ليبيا تولي المنصب على الرغم من ان هيئة للنزاهة طلب منها دراسة روابطه بالزعيم المخلوع معمر القذافي قالت: ان معاييرها تنطبق عليه بما يجعله مؤهلا للمنصب. وكان علي الأوجلي ـ وهو سفير سابق لليبيا لدى الولايات المتحدة ـ بين 8 من 27 وزيرا رشحهم رئيس الوزراء علي زيدان احيلت ملفاتهم الى الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية التي تدرس خلفيات المسؤولين العموميين، وذلك بعد احتجاجات خارج المؤتمر الوطني العام (البرلمان) على تشكيلة مجلس وزرائه. ووفقا لبيان نشر في صفحة الهيئة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» فان الدعوة وجهت الى الوزراء الـ 8 لتقديم ملفاتهم وان الشروط انطبقت على الأوجلي.

لكن في خطاب استقالة أرسله الى رئيس البرلمان قال الأوجلي: انه لا يريد تولي منصب وزير الخارجية حتى رغم ان هيئة النزاهة أقرت بأهليته.

وأضاف قائلا في الرسالة المؤرخة في 30 ديسمبر: انه يرفض تولي منصب وزير الخارجية في الوقت الحالي «لأسباب موضوعية وشخصية».

مسؤول تونسي: أوروبا أغلقت كل أبوابها وبنت شبه حائط برلين في البحر

تونس ـ د.ب.أ: اعتبر الكاتب العام عضو الحكومة التونسية المكلف بالهجرة (وزير الهجرة) حسين الجزيري أن من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية في تونس هو أن أوروبا أغلقت كل أبوابها وبنت شبه حائط برلين في البحر بينها وبين دول المغرب العربي ومن ورائها أفريقيا.

وقال الجزيري، لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية في عددها الصادر أمس، «لا تعتبر الهجرة في تونس ظاهرة جديدة فهي متواصلة منذ أكثر من 20 سنة مضت وهناك أكثر من 600 ألف تونسي في فرنسا أي إن 5٪ من المهاجرين التونسيين في فرنسا وهناك روابط وعلاقات اجتماعية قوية لهم الآن هناك ويعود هذا لقدرة التونسي على الاندماج في الدول الأوروبية».

وأضاف «كما أن هناك اليد العاملة الأولى وهم العمال الذين هاجروا منذ بداية الستينيات وتعود هجرتهم لجذور الاستعمار كما أن كثيرا من الفرنسيين يعيشون في تونس والتبادل الاقتصادي 80٪ وبالمنطقة المغاربية ضعيف وهذا ما يدفع الناس إلى الهجرة، إضافة إلى أن الهجرة في حد ذاتها اقتصادية مائة في المائة».

وتابع «يبلغ عدد التونسيين في الخارج مليونا و200 ألف أي ما يعادل 10٪ من عدد السكان الإجمالي للتونسيين منهم مليون بأوروبا و200 ألف موزعون على العالم العربي وأميركا الشمالية».

وعن العمل بالحكومة التونسية، قال الجزيري إن هناك نوعا من الاختلاف بين منهجين في الحكومة أحدهما يرى أن الأمور تصلح خطوة خطوة وهناك منهج آخر يسمى بالمنهج الثوري ويرغب في أن يمضي في المحاسبة في مجال مقاومة الفساد.

وحول اختلاف الايديولوجيات السياسية في تونس، أكد عضو الحكومة المكلف بالهجرة أن «تيار اليسار التونسي لايزال عاجزا عن تقديم نقد ذاتي لتأصيل وجوده للاعتراف بالعمق الإسلامي في المشهد». وأضاف «بقدر ما تصالح التيار الإسلامي مع العروبة والحداثة بقدر ما تخاصم التيار الحداثي مع البعد الإسلامي».

وذكر أن «من لا يعترف بالعمق الإسلامي فلا مستقبل له في المشهد السياسي في تونس ولا حداثة من دون أصالة».

مصادر «14آذار»: لا يمكن لسلاح إيران أن ينكسر في سورية وينتصر في لبنان ووزير سابق: طهران تخشى انتقال الفوضى إلى العراق

يستعد وفد من المعارضة لزيارة قصر بعبدا في الأيام القليلة المقبلة لإبلاغ رئيس الجمهورية ميشال سليمان عدم مشاركتها في جلسة الحوار المقبلة. والتي بات تأجيلها وشيكا بانتظار ما سيصدر عن رئاسة الجمهورية من تحديد موعد جديد.

وتحدثت معلومات عن لقاء موسع ستعقده مكونات هذه المعارضة تحضيرا للانتخابات النيابية المقبلة، وذلك بعد اجتماعات اللجنة النيابية الفرعية وما ستتوصل إليه في المجلس النيابي حول القانون العتيد للانتخابات وإعلان موقف مهم، خصوصا لجهة الحرص على إجراء هذا الاستحقاق في موعده.

في سياق متصل، اعتبر قيادي بارز في المعارضة ان سقوط النظام السوري سيفسح في المجال وللمرة الأولى منذ فجر الاستقلال لمقاربة موضوع العلاقات اللبنانية ـ السورية بظروف أفضل. لافتا الى ان القيمين على الثورة السورية أكدوا مرارا احترام سيادة لبنان واستقلاله، وان ذلك سيكون في صلب الاهتمامات التي ستطرح في ظل سورية الجديدة، وان رسالة المجلس الوطني الى 14 آذار تصب في هذا الإطار.

ورأى هذا القيادي ان تورط حزب الله بطلب إيراني مباشر، في دعم النظام السوري يقفل الباب أمام أي احتمال لتعاون «سورية الجديدة» مع الحزب على قاعدة العلاقات التي كانت قائمة خلال مرحلة الأسد الأب والابن، مما يفسح في المجال لمقاربة موضوع السلاح في الداخل اللبناني بشكل أفضل.

أضاف هذا القيادي، هناك من يدعي العكس ويؤكد ان سقوط الحليف السوري سيزيد إيران تمسكا بسلاح حزب الله في لبنان من أجل تثبيت نفوذها في المنطقة، واعتبر ان هذه المقولة تفتقد الكثير من الموضوعية، اذ لا يمكن لسلاح ايران ان ينكسر في سورية وان ينتصر في لبنان.

وختم هذا القيادي بأن سقوط النظام في الشام يفسح في المجال ايضا لمقاربة العلاقات اللبنانية ـ اللبنانية على قاعدة تنفيذ الطائف نصا وروحا، بعد ان عُلق تنفيذه خلال مرحلة الوصاية أولا، وبعد حرب يوليو 2006 ثانيا.

في هذا الوقت، يرد وزير لبناني سابق ومتابع فشل الحوار الروسي الغربي في جنيف، بالتوصل الى حل لازمة الدماء المهدورة في سورية، الى عوامل ذاتية عدة، يضاف اليها عامل استبعاد ايران عن المباحثات فيما هي تسعى لفرض نفسها شريكا اساسيا في اي تفاهم حول سورية والمنطقة.

وفي رأي الوزير السابق السيادي المنحى، كما ابلغه لـ «الأنباء» ان التأثير الايراني على الرئيس الاسد قد يكون اكبر بكثير مما يمكن لموسكو ان تمارسه على النظام السوري.

من هنا يركز الاسد والايرانيون على ضرب المواطنين بقوة وعنف لا مثيل لهما في محاولة قد تفرض على الشعب السوري ان يستسلم بعد ان يظهر انه لم يعد قادرا على تحمل المزيد من الاوجاع.

عمليا يحافظ النظام على اهم مواقعه في حين يحقق الثوار تقدما بطيئا جدا انما بوتيرة مستمرة الامر الذي سيطول واقعه والذي سيفضي الى اهتراء سورية وتدمير كل شيء فيها.

وينبغي التوقف عند حقيقة تعمل ايران على معالجتها سلفا ألا وهي ان الفوضى ستنتقل بعد سورية الى العراق الامر الذي يعني ان الايرانيين قد يحركون الساحة اللبنانية للحؤول دون ذلك.

حزب الله يحسب كل الحسابات لمرحلة ما بعد الاسد لكن معالمها لم تتضح بعد وهو يقف امام 3 خيارات:

● الامساك بلبنان امنيا.

● الذهاب مباشرة من موقع غير ضعيف الى التسوية الداخلية.

● الوقوف بين الخيارين السابقين اي التهويل، والتهديد من دون الاقدام على اي شيء ملموس مع ان ذلك سيزيد من واقع الازمة الداخلية والتعطيل والشلل والتباعد بين سائر اللبنانيين اضافة الى تفاقم الازمة اقتصاديا واجتماعيا.

واضاف: اذا اقدم حزب الله على عمل عسكري مثلا فكيف سيستثمر هذه العملية سياسيا في ظل الظروف القائمة لبنانيا وخارجيا؟

حزب الله قادر على ان يعطل الانتخابات بلحظة سواء باشعال الجبهة بين باب التبانة وجبل محسن ام ببعثات اهالي المخطوفين ام باحياء المجالس العسكرية ام بأساليب اخرى سهل على الحزب ايجادها.

عن موقف الرئيس سليمان قال انه يسعى لتعزيز دوره مستندا الى انه رمز الشرعية والى ان 14 آذار عموما والمستقلين خصوصا يدعمونه والى ان الدول الغربية تقف الى جانبه.

إلا ان حزب الله سيعمل على محاصرة سليمان سواء بأساليبه الخاصة به ام بالوفود الشعبية كظاهرة اهالي المخطوفين في سورية الذين اعتصموا عند مدخل القصر الجمهوري ام بواسطة عون.

● بيروت ـ محمد حرفوش
ناجي يونس

دعا 14 آذار إلى الدخول في الحوار «كعيدية» للبنانيين

خريس لـ «الأنباء»: نرفض استقالة الحكومة وإدخال البلد في المجهول

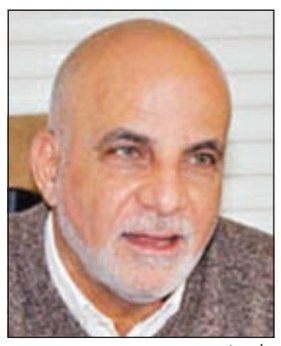
علي خريس

دعا عضو كتلة «التنمية والتحرير» النائب علي خريس فريق 14 آذار الى «الانخراط والدخول في الحوار لإنقاذ البلاد من المحنة التي تتخبط منها، والبحث على طاولة الحوار بكل ما يريدونه بشأن استقالة الحكومة والقضايا الخلافية الاخرى»، مشددا على «أن رفض الحوار أمر خطير ومن شأنه أن يعقّد الاوضاع السياسية ويزيد من الانقسام والتصادم السياسي بين اللبنانيين»، آملا من «القيادات العاقلة في 14 آذار أن تعي خطورة الموقف والمرحلة»، منوها «بموقف الرئيس أمين الجميل بشأن الحوار»، متمنيا أن تأخذ قوى 14 آذار نفس الاستغراب والاستهجان من موقف فريق 14 آذار الرافض للحوار، وهنا نسأله متى يكون الحوار مقبولا؟

إن هذا الموقف سلبي جدا، وبالتالي يعكس تأثيرات سلبية على الواقع اللبناني، خصوصا إننا في مطلع عام جديد، فنأمل من هذا الفريق القبول بالحوار ويكون «عيدية» للبنانيين مع السنة الجديدة، مؤكدا أن رفض الحوار يزيد من الانقسام السياسي والتباعد بين اللبنانيين، ولا يؤمن مصلحة لبنان وشعبه في هذه الظروف الصعبة التي نعيشها جميعا.

وأضاف خريس: إذا أصروا على رفض التحاور مع فريق 8 آذار، أو مع أي فريق آخر، فمع من يتحاورون؟ لذلك فإن رفض الحوار من شأنه أن يخلق تداعيات ومفاعيل سلبية على الوضع اللبناني وأهله.

وتابع خريس: إذا استقالت الحكومة، يفترض أن يكون هناك اتفاق على البدائل، لكن في ظل رفض الحوار، أين هو المخرج أو الحل لهذه المشكلة؟ لذلك فإننا نرفض استقالة الحكومة هكذا دون اتفاق وأخذ البلد الى المجهول. وفي موضوع قانون الانتخابات قال: إذا كان هناك جدية ونوايا مخلصة وصادقة، وإذا كان هناك توجه لإخراج لبنان من هذه المحنة، وإذا كان هناك تصميم من قبل القيادات، فأعتقد أنه خلال أسبوع يمكننا الاتفاق على شيء معين، ولكن إذا كانت النوايا غير صافية وعدم حصول سعي لإقرار والاتفاق على قانون انتخاب جديد، فالأمور ستكون صعبة، آملا «أن تتمكن اللجنة النيابية من فتح ثقب معين من أجل إخراج لبنان من أزمته»، لافتا الى «أن جميع الاطراف السياسية في 14 و8 آذار يرفضون قانون الـ 60»، مؤكدا «انه بإمكاننا من هذا المنطلق الاتفاق على قانون انتخاب جديد»، متمسكا بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، معتبرا «أن المطلوب الجدية من أجل إقرار قانون جديد».

● بيروت ـ أحمد منصور